



المنهاج الوزاري

٢٠٢٠ نيسان



المنهاج الوزاري

- أولاً: الأولويات.
- ثانياً: تطوير المؤسسات الأمنية واصلاحها.
- ثالثاً: الاقتصاد والاستثمار ورؤية الدولة.
- رابعاً: ركائز العلاقات الخارجية.
- خامساً: مكافحة الفساد، والإصلاح الإداري.
- سادساً: العدل معياراً للدولة الناجحة.
- سابعاً: الاحتياج السلمي طريقة لإرشاد الدولة.



تفاصيل المنهاج الوزاري

أولاً: الأولويات

١. إجراء انتخاباتٍ مبكرة بعد استكمال القانون الانتخابي، وتفعيل مفوضية الانتخابات، وتطبيق كاملٍ لقانون الأحزاب، لضمان حماية العملية الانتخابية ونزاهتها، وبالتعاون مع الأمم المتحدة.
٢. تسخير إمكانات الدولة لحاربة جائحة كورونا، ووضع أسس نظام صحيٍّ حديثٍ بروية مستقبلية.
٣. فرض هيبة الدولة من خلال حصر السلاح بيد المؤسسات الحكومية والعسكرية.
٤. إعداد مشروع قانون موازنة استثنائيٍّ يعملُ حال إقراره من مجلس النواب على التعامل مع الأزمة الاقتصادية الحالية، وتداعيات انهيار أسعار النفط، وتراعي الدولة من خلال قانون الموازنة كل المواطنين وتهتم بالمحافظات كافة، المحافظات الجنوبية المحرمة والمحافظات التي تعرضت للدمار بسبب تنظيم داعش، وإقليم كردستان.
٥. فتح حوارٍ وطنيٍّ مسؤولٍ وصريحٍ مع فئات المجتمع العراقي بهدف الإصغاء إلى مطالب حركة الاحتجاج السلمي، وتطبيق أولوياتها الوطنية، والمشروع بحملة شاملة للتصني والمساءلة بشأن أحداث العنف التي رافقت الاحتجاجات وتطبيق العدالة بحق المتورطين بالدم العراقي، والعمل على الاهتمام بعوائل الشهداء، والتكفل بمعالجة الجرحى والعمل الجاد الفوري لغلق ملف النزوح وعودة المواطنين إلى ديارهم.
٦. حماية سيادة العراق وأمنه، والعمل على إنتاج رؤيةٍ وطنيةٍ مشتركةٍ للفتاوى بشأن مستقبل تواجه القوات الأجنبية في العراق ضمن نطاق الحفاظ على أمن البلاد واستمرارية مكافحة فلول الإرهاب وخلاياه.
٧. مكافحة الفساد والعمل على حماية ثروات البلد الطبيعية وتطويرها.
٨. ترسیخ قيم المواطنة مع احترام التنويع الديني والعرقي والقومي في العراق وتمثيله في مفاصل الدولة.



Republic of Iraq

Prime Minister-designate

جمهورية العراق

رئيس مجلس الوزراء - المكلف

ثانياً: تطوير المؤسسات العسكرية الأمنية وإصلاحها :

١. واجب جيش العراق حماية حدود الوطن وحفظ سيادته وحماية العملية الديمقراطية، ولا يتدخل في المناطق المدنية الا بوجوب أوامر استثنائية من القائد العام للقوات المسلحة، وللضرورةes الأمنية القصوى، حسب حاجة كل محافظة وظروفها، ويتم دعم الجيش بصنوفه كافة، بالأسلحة والتدريب والتأهيل اللازم.
٢. تتولى وزارة الداخلية عبر تشكيلاتها الأمنية المختلفة مهمة حماية الأمن الداخلي والسلم الأهلي وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته المنصوص عليها دستورياً. ويتم إعادة تنظيم منتسبيها وكوادرها وأليات عملها وتسلیحها وتأهيلها وتدريبها للقيام بها معاً.
٣. تستمر الأجهزة الأمنية (جهاز المخابرات الوطني) وجهاز الأمن الوطني وجهاز مكافحة الإرهاب) و(هيئة الحشد الشعبي) بأداء مهامها حسب الاختصاص والقوانين النافذة، وترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة.
٤. تعزيز وتطوير أداء الأجهزة الأمنية كافة بما يشمل ربط المؤسسات المختلفة وتحقيق التكامل الأمني المطلوب في أدائها، والتأكيد على مبدأ أن كل القوات العسكرية والأمنية هي في خدمة الشعب وتطلعاته ووحدته وأمنه وحماية مقدراته، وأن لا جهة او قوة من حقها أن تكون خارج سياق الدولة.
٥. إجراء مفاوضاتٍ جادة مع قيادات الدول المشاركة في (التحالف الدولي) بما يضمن تحقيق تطلعات الشعب العراقي بالسيادة الوطنية الكاملة في ضوء مصالح العراق، وعدم المساس بأمنه الداخلي.



ثالثاً: الاقتصاد والاستثمار رؤية الدولة:

١. تشكيل (المجلس الأعلى للإعمار والاستثمار)، ويقوم بوضع خطة شاملة للإعمار والاستثمار في مجالات البنية التحتية للخدمات والصحة والتربية والتعليم والسياحة، يتم تطبيقها في المحافظات كافة، وفق رؤية استراتيجية متولدة المديات.
٢. تطلق الحكومة مشروعًا باسم "صنع في العراق" لتشجيع الصناعة المحلية والإنتاج الزراعي والحيواني من خلال آليات وقوانين وقروض ميسرة وتطبيق شامل ومدروس للتعرفة الجمركية، بما يتناسب مع حاجة السوق العراقي ومتطلبات المصلحة العامة وأولويات الإنتاج المحلي.
٣. تطوير الأداء المصرفي العراقي من خلال تعزيز الثقة بالمصارف العامة والخاصة، بما يشمل نشر ثقافة المكنته والتكنولوجيا المصرفية، ويتولى (البنك المركزي العراقي) وضع خطة بصفة زمنية مداه عام واحد لتطبيق المكنته في المصارف.
٤. تشجيع الاستثمار في مجالات السياحة والتكنولوجيا والاتصالات والمواصلات.
٥. يترأس رئيس مجلس الوزراء (أمانة بغداد) لتذليل العقبات أمام إعمار بغداد في مدة قياسية.
٦. الإصلاح الإداري الشامل في مؤسسات الدولة حسب دراسات محكمة، وما يشمل تسهيل حركة الاقتصاد وتنشيط عمليات الاستثمار، والقضاء على الحلقات الإدارية الفائضة ومنع منافذ الفساد في عقود الدولة ومشاريعها وتعاملاتها.
٧. استكمال مشروع الحكومة الإلكترونية والشفافية بما يشمل مؤسسات الدولة كافة حسب السقوف الزمنية المحددة.
٨. وضع برنامج تكين وتشغيل شامل للشباب في القطاع الخاص، وتأمين الضمان الاجتماعي مع عناية خاصة دور المرأة المهم في المجتمع.
٩. توسيع نطاق الرعاية الاجتماعية لمحدودي الدخل في ضوء الأزمة الاقتصادية الحالية.



رابعاً: ركائز العلاقات الخارجية

تقوم العلاقات الخارجية على ثلاثة مركزات: السيادة، التوازن، التعاون، ورؤيتنا لها هي:

١. السيادة: يرفض العراق أي مسَّ بسيادته الوطنية من أية دولة، وينهج مبدأ المعاملة بالمثل في تعاملاته الدبلوماسية وعلاقاته الخارجية، ويحكم القانون العراقي نطأ علاقاته الثنائية إقليمياً دولياً، ويرسم مبدأ عدم استخدام أراضيه للاعتداء على أي من جيرانه، وعدم السماح بتحويل أرضه إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية أو الدولية.

وفي هذا الإطار فإن الدولة العراقية لن تتعامل مع الدول الأخرى إلا في نطاق السيادة والأعراف الدبلوماسية، وأن الدولة تعاطي مع مؤسسات رسمية في علاقتها الخارجية، وفي نطاق قواعد الدبلوماسية الدولية، وليس مع أشخاص أو جمادات غير رسمية.

٢. التوازن: لا يمكن ضمان السيادة الوطنية من دون اعتماد مبدأ التوازن في العلاقات الخارجية، وتوازن العراق ينطلق من عدم تبنيه سياسة الحصار وعدم الدخول في حثبات الصراعات، والافتتاح الإيجابي على الدول الشقيقة والصديقة في نطاق عميقه العربي وجواره الإسلامي والتزاماته الدولية.

٣. التعاون: يسعى العراق إلى بناء منظومة متكاملة من المصالح المشتركة في علاقاته الخارجية، على المستويات المختلفة، استناداً إلى مبدأ السيادة الوطنية، وتسعى الدولة العراقية إلى الإسهام الفعال في حل الأزمات الإقليمية والدولية، وضمان مصالحها الوطنية عبر الحوار والتعاون الثنائي والدولي في المياه المشتركة وحقوق النفط والغاز والتجارة العادلة، والتعاون الأمني والاستخباري لضمان الأمن الإقليمي والدولي، ومكافحة الإرهاب، وملاحقة غسل الأموال، ومحاربة الفساد العابر للحدود، والتجارة غير المشروعة، والتهريب، والجريمة المنظمة.

**خامساً: مكافحة الفساد والإصلاح الإداري :**

تبدأ عملية مكافحة الفساد من خلال وضع ستراتيجية فعالة وفق التالي:

١. تعزيز التكامل بين المؤسسات والهيئات المعنية بكافحة الفساد والرقابة الإدارية ودعمها وتوفير الصلاحيات اللازمة لها لتنفيذ القوانين الخاصة بلاحقة الأموال العراقية المهرّبة إلى خارج العراق، وتقديم القوانين الازمة لمتابعة ملفات الفساد المعطلة، وتسخير إمكانات الدولة الأمنية لتطبيق القانون على الفاسدين مما بلغ نفوذهم، والبدء الفوري بتدقيق السجلات المالية للشركات الخصية والشخصيات وأصحاب رؤوس الأموال المشكوك بحصولها على الأموال بطرق غير مشروعة.
٢. الإصلاح الإداري وسد كل الثغرات الممكنة للفاسدين من خلال تحديث منظومات عقود الدولة وألياتها، ومعايير الاستثمار وتقدير الشركات العاملة، وتطبيق منهجية صارمة في التقييس والسيطرة النوعية، وتفعيل قوانين الشفافية والحكومة الإلكترونية، وتمكين الصحافة الاستقصائية وحرية تداول المعلومات التي تحتاجها وسائل الإعلام لتكون رافداً لمؤسسات الدولة في متابعة ملفات الفساد.

سادساً: العدل معياراً للدولة الناجحة

١. دعم الهيئات القضائية وحمايتها لتقوم بدورها الوطني في التصدي للخارجين عن القانون على المستويات كافة.
٢. إقرار القوانين والتعليمات الداعمة لاستقلالية السلطة القضائية، وتطبيق لواحظ الدولة بخصوص النظام القضائي.

سابعاً: الاحتياج السلمي طريراً لإرشاد الدولة

تؤسس الحكومة مجلساً استشارياً شبابياً تطوعياً، مرتبطة بمكتب رئيس الحكومة، يمثل المحافظات العراقية كافة، ويتم التنسيق مع هذا المجلس بشأن الخطوات الحكومية الخاصة في مجال الإصلاح، والعمل على تطوير فرصهم في بناء الدولة. ويكون لهذا المجلس دور في صياغة آليات دائمة لحماية الحق في التظاهر، وضمان سلميته، واعتباره ممارسة ديمقراطية صحيحة تعكس وعي شباب العراق والتزامهم بمقتضيات الإصلاح وسيادة بلد هم وأمنه وسلامة شعبه.